

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٨٨ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد فئات ومراتب وبدلات التمثيل لرؤساء مجالس إدارات المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد المهندس عبد الحليم عبد الصفتي رئيساً لمجلس إدارة الشركة العامة للمادن .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بإمارة الجمهورية في ١٠ رمضان سنة ١٣٨٨ (٢٠ نوفمبر ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٤٧ لسنة ١٩٦٨

بتعيينات لشركة النيل العامة لإصلاح السيارات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين كل من السيدين الموضح اسمهما فيما يلي بالوظيفة المينة قرين اسمه بشركة النيل العامة لإصلاح السيارات من الفئة الأولى :

(١) السيد / مصطفى كامل هل فرج ، مديراً للإدارة العامة للشئون التجارية .

(٢) السيد المهندس محمد أنور أبو حشيش ، مديراً للإدارة العامة للشئون الفنية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر بإمارة الجمهورية في ١٠ رمضان سنة ١٣٨٨ (٢٠ نوفمبر ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

مادة ١١ - تسرى على العاملين بالهيئة أحكام نظام العاملين بالقطاع العام المطبق عليهم حالياً إلى أن يضع مجلس إدارة الهيئة من النظم ما يراه ملائماً وطليعة نشاطها .

مادة ١٢ - ينقل إلى الهيئة من تاريخ العمل بهذا القرار جميع العاملين بشركة مياه الاسكندرية وشبكتها ، أما العاملون بعمليتي مياه النوبارية ومربوط وشبكتها فيتم توزيعهم بين الهيئة المذكورة وبين الهيئة العامة لمياه الشرب بقرار من وزير الإسكان والمرافق بالاتفاق مع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة .

مادة ١٣ - تتول إلى الهيئة جميع أموال وحقوق وموجودات والتزامات شركة مياه الاسكندرية وعمليتي مياه النوبارية ومربوط وشبكتها كما تحمل محلها في الامتيازات والاعفاءات المقررة لها . كما تتول إليها جميع المنشآت المرتبطة والتممة والمكاملة لها .

مادة ١٤ - للهيئة في سبيل اقتضاء حقوقها اتخاذ إجراءات المحجز الإداري والتنفيذ وفقاً لأحكام قانون المحجز الإداري .

مادة ١٥ - يستمر العمل في الهيئة بالنظم واللوائح والقرارات الصادرة في شأن شركة مياه الاسكندرية بما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار وذلك إلى أن يصدر ما يحل محلها .

كما يستمر العمل بميزانية الشركة حتى نهاية السنة المالية الحالية .

مادة ١٦ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١٧ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره وعلى وزير الإسكان والمرافق إصدار القرارات اللازمة لتنفيذها

صدر بإمارة الجمهورية في ١٠ رمضان سنة ١٣٨٨ (٢٠ نوفمبر ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٤٥ لسنة ١٩٦٨

بتعيين رئيس مجلس إدارة الشركة العامة للمادن

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام ؛